مجلس المستشارين
فريق العدالة والتنمية

الرباط في : 24/07/2018
رقم السؤال : 1 317

إلى السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول حرمان مواطنين بفاس من الوثائق الإدارية بما في ذلك البطاقة الوطنية وتجديدها

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد
السيد الوزير المحترم،
يعاني سكان حي ملحق بمستشفى الغساني، يسكنه حوالي 42 أسرة ب 300 نسمة، منهم طلبة ومتقاعدون وأرامل، في الحصول على جل الوثائق الإدارية، بما في ذلك البطاقة الوطنية وتجديدها، وهي وثائق أساسية في كل المعاملات والحقوق المالية والاجتماعية، وتحتج السلطات في مواجهتهم، لاسيما مصالح الأمن الوطني، بكونهم يسكنون مساكن إدارية تابعة للمستشفى بدون سند قانوني، وموضوع متابعات قضائية، وترهن حصولهم على تلك الوثائق بالحصول على شواهد إدارية مسلمة من إدارة المستشفى، وقد كانوا يحصلون عليها في السابق، وترفض الإدارة القيام بذلك حاليا، علما أن الأمر يتعلق بمتقاعدين وأراملهم وأسرهم اشتغلوا سابقا في مهن مختلفة داخل المستشفى، واستفادوا على مراحل مختلفة من مساكن تعود للحقبة الاستعمارية، وجلهم يؤدي سومة كرائية شهرية، قبل أن تطالبهم مصالح وزارة الصحة بإفراغ تلك المساكن، وتحيل ملفات بعضهم على القضاء، وعلما أن الوثائق الإدارية المثبتة للهوية تعد من أبسط حقوق المواطنة، ولا يمكن رهنها بأي أمر آخر، ولا علاقة لقانونية أو طبيعة السكن بحق الحصول عليها، لأنه تتأسس عليها حقوقا أخرى أساسية، كحق التسجيل في الحالة المدنية، والزواج، والطلاق، وحق الانتخاب، والمعاملات المالية وغيرها.
لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم:
- عن مدى قانونية هذا الإجراء، وعن ما يمكنكم عمله لمعالجة هذه المشكلة، وتمكين هؤلاء المواطنين البسطاء من حقهم في الحصول على وثائقهم الإدارية، دون ربط ذلك بأي أمر آخر؟
وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

صاحب السؤال

علي العسري